



مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل

ميثاق لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

٢٠٢١



مراجعة واعتماد الميثاق

- تم اعداد الميثاق من خلال:

النسخة	إعداد	التاريخ

- تمت مراجعة الميثاق من خلال:

المراجع	المنصب	التاريخ

- تم اعتماد هذا الميثاق من قبل:

الاسم	المنصب	التاريخ



قائمة المحتويات

٤	١ . ميثاق لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
٤	٢ . التعريفات
.....	٣ . عضوية لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
.....	٤ . صلاحيات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
٦	٥ . مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
٧	٦ . اجتماعات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
٨	٧ . مقرر اللجنة
٨	٨ . التقارير
٩	٩ . الأتعاب
١١	١١ . أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
١١	١٢ . التدقيق الخارجي
١٢	١٣ . قواعد السلوك المهني للجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)
١٢	١٤ . تقييم لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)



١. ميثاق لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

يُعد ميثاق لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) ضرورياً لمساعدة اللجنة في القيام بدورها بكفاءة وفاعلية، كما يجب أن تتم مراجعة ميثاق اللجنة بصفة دورية، وذلك لتضمين أي مستجدات قانونية أو تنظيمية، أو تفويض مهام جديدة للإدارة التنفيذية من قبل لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)، أو رغبة مجلس الإدارة بإضافة مسؤوليات جديدة تراها ضرورية. ان محتويات هذا الميثاق منسجمة مع ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي في ٢٠١٨/١١/٧ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل لسنة ٢٠٠٤.

٢. التعريفات

تكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الميثاق المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع الى قوانين وتعليمات البنك المركزي العراقي وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون تسهيل تنفيذ تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل لسنة ٢٠٠٤، بشأن اية تعريفات اخرى لم ترد في هذا الميثاق:

الحوكمة المؤسسية للمصارف: هو النظام الذي يعتمد عليه المصرف في إدارته، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للمصرف وتحقيقها، وإدارة عملياته بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين، وأصحاب المصالح الاخرين، والتزام المصرف بالتشريعات والأنظمة والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي وسياسات المصرف الداخلية.

الملاءمة: توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة المصرف، وهيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

المجلس: مجلس إدارة المصرف.

الهيئة العامة: الهيئة العامة لحملة الأسهم.

الهيئة: هيئة الرقابة الشرعية.

اللجنة: لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات).

الإدارة التنفيذية العليا: الموظفين رفيعو المستوى وتشمل:

• المدير المفوض ومعاوني المدير المفوض.

• وكل من :-

أ-مراقب الامتثال الشرعي

ب-مدير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ج-مدير قسم إدارة المخاطر المصرفية

د-مدير قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور

هـ-مدير قسم الشؤون الإدارية

و-مدير قسم نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية

ز-مدير قسم المحاسبة والمالية

ح-مدير قسم الاستثمار والتمويل



- ط - مدير قسم نظم المعلومات
ي - مدير قسم شؤون المساهمين
ك - مدير قسم الشؤون القانونية
ل - مدير القسم الدولي
م - مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
ن - مدير قسم المدفوعات
س - مدير وحدة الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)

- أي موظف له سلطة تنفيذية موازية لأي موظف رفيع المستوى أعلاه ويرتبط وظيفياً بشكل مباشر بالمدير المفوض كما ورد ذلك في المادة (١) من قانون المصارف رقم / ٩٤ لسنة / ٢٠٠٤ وتوافقاً مع تعليمات البنك المركزي العراقي والهيكل التنظيمي للمصرف.
- أي شخص آخر بمستوى مدير يُطلب منه البنك المركزي الالتزام بالمتطلبات الواردة في قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

أصحاب المصالح: أي ذو مصلحة في المصرف مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء (الزبائن) أو الجهات الرقابية المعنية.

المساهم الرئيس: الشخص الذي يملك نسبة (١٠%) أو أكثر من رأسمال المصرف، بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣. عضوية لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

- 1.3 تشكل هذه اللجنة من ثلاث أعضاء، على الأقل، من المجلس، ويجوز ان يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا، وتكون مدة العضوية في اللجنة مساوية لأربع سنوات قابلة للتجديد.
- 2.3 يتولى مدير قسم الشؤون القانونية في المصرف مهمات مقرر اللجنة.
- 3.3 ينبغي ان يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية وخبرات عملية في مجالات الإدارة المالية والمحاسبية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال المصرف بما فيها إدارة المخاطر والضوابط الرقابية والخبرة الإدارية والقيادية والمعرفة بطبيعة اعمال المصرف ورؤيته الاستراتيجية.
- 4.3 ينبغي ان يكون كافة أعضاء اللجنة مطلعين على "تعليمات الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية" الصادر عن البنك المركزي العراقي وأية قوانين أخرى ملزمة للمصرف معمول بها محلياً إضافة الى الممارسات الموصى بها في مجال إدارة المخاطر المصرفية.
- 5.3 قام المصرف بتشكيل لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتكون من عضوية المناصب التالية:

(رئيساً)

السيد جلال سعدون ما شاء الله / نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً)

السيد إيهاب طلال إسماعيل / عضو مجلس الإدارة

(عضواً)

السيدة ايفان ثابت عبودي / عضو مجلس الإدارة

(مقررأ)

السيدة هبة عماد بهجت / مدير قسم شؤون المساهمين

٤. صلاحيات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

- ١,٤ إن تفويض مجلس الإدارة بعض من صلاحياته للجنة التدقيق لا يعفيه من تحمل مسؤولياته فيما يخص عمليات التدقيق ومتابعته وضمان وجود بيئة رقابية مناسبة.
- ٢,٤ تُمثل لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) في المقام الأول جهة صنع قرار تهدف لتنفيذ استراتيجيات الرقابة والتدقيق الشرعي في المصرف والتي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة.
- ٣,٤ يحدد مجلس الإدارة التشكيلة الخاصة للجنة على أن تكون هذه التشكيلة تلي متطلبات العضوية الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي في ٢٠١٨/١١/٧ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل لسنة ٢٠٠٤.
- ٤,٤ يمكن للجنة دعوة أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية بحسب كل حالة على حدة، ومع ذلك فإنهم لن يشكلوا جزءاً من تشكيلة لجنة التدقيق.
- ٥,٤ للجنة صلاحية الوصول إلى البيانات اللازمة والوثائق الضرورية للتأكد من عمليات قسم الرقابة والتدقيق الشرعي وتطبيق خطة التدقيق الداخلي بالشكل السليم من قبل المصرف والإدارة التنفيذية.
- ٦,٤ للجنة تقديم التوصيات بإخضاع كافة أنشطة المصرف المرتبطة بعمليات المصرف للتدقيق أو المراجعة من جهة خارجية عند الحاجة.
- ٧,٤ للجنة صلاحية طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- ٨,٤ على اللجنة ضمان قيام الإدارة التنفيذية بوضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف والالتزام بها على نحو كاف فيما يتعلق بتعليمات وضع الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي.
- ٩,٤ للجنة الحق في توكيل بعض أعمال اللجنة إلى لجان فرعية أو جهات خارجية للقيام ببعض المهام الخاصة والأعمال الاستشارية المسموح بها، شريطة أن يتم عرض أعمال اللجان الفرعية أو الجهات الاستشارية على اللجنة خلال اجتماعها التالي. علماً بأن على اللجان الفرعية أو الجهات الاستشارية ذات الاختصاص التي قام أو سيقوم المصرف بتشكيلها أو تعيينها أن تقوم بإعداد وإرسال التقارير الدورية إلى اللجنة وذلك للحصول على الموافقات اللازمة أو طلب المشورة أو اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز الرقابة على عمليات قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الشرعي.

٥. مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

تتولى لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) المنبثقة عن مجلس الإدارة القيام بالمهام التالية:

- التوصية لمجلس الإدارة والهيئة العامة بخصوص ترشيح وتعيين وإنهاء خدمات وتحديد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه لشروط الجهات الرقابية في العراق (كالشروط المطلوبة في تعليمات البنك المركزي العراقي وأي تشريعات أخرى ذات علاقة)، بالإضافة إلى العمل على تقييم مدى استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق بهدف ضمان تلك الموضوعية.
- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للمصرف.
- تحديد ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- ضمان فعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو الغاء التشكيلات التنظيمية او دمجها وتحديد مهام واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف وخاصة الإدارة التنفيذية العليا ومراجعة التقارير الخاصة بذلك، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول الموارد البشرية.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة، وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بمن فيهم الإدارة التنفيذية العليا مع مراعاة احكام القوانين النافذة.
- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة وإدارة المخاطر للمصرف.
- استعراض تقرير المدقق الخارجي حول القوائم المالية للمصرف وإبلاغ المجلس عن أية نتائج قبل موافقته عليها.
- الحصول على تقارير دورية من مدير القسم الإداري.
- مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها إلى البنك المركزي.
- مراجعة عمليات المصرف ومعاملاته على أساس الخطط المعتمدة من قبل لجنة التدقيق أو بطلب من المجلس، وبناء على طلب حاملي الأسهم الذين يملكون أكثر من (١٠%) من مجموع حقوق التصويت او على النحو الذي يحدده النظام الأساسي للمصرف.
- ضمان توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة للقسم الرقابة والتدقيق الداخلي الشرعي وتدريبهم.
- ضمان عدم تكليف موظفي قسم التدقيق والرقابة الشرعية بأية مهام تنفيذية.
- التحقق من اخضاع جميع أنشطة المصرف للتدقيق بما فيها الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على المجلس اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات قسم الرقابة والتدقيق الشرعي وتعميمه داخل المصرف.
- تقييم أداء مدير وموظفي قسم الرقابة والتدقيق الشرعي وتحديد مكافآتهم.
- صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية العليا، ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون ذلك منصوصاً عليه في ميثاق التدقيق الداخلي.



- الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومراقب الامتثال مرة واحدة على الأقل بالسنة من دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف، والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

٦. اجتماعات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

- تجتمع لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) بشكل دوري وعند الحاجة وحسب طبيعة الأعمال التي تقوم بها، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بأغلبية عدد أعضائها. أما إذا كان تصويت متعادلاً، يكون صوت رئيس اللجنة مرجحاً، كما من الممكن طلب اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار من مجلس الإدارة أو بناءً على طلب من أعضاء اللجنة.
- يمكن للجنة عند الضرورة دعوة من تشاء من الإدارة التنفيذية أو موظفي المصرف أو المستشارين الخارجيين وغيرهم لحضور اجتماعات اللجنة لطلب أي معلومات أو الإجابة على أي استفسارات تخص اللجنة.
- تُتخذ قرارات اللجنة بالإجماع أو بأغلبية الأصوات مع تثبيت تحفظات غير الموافقين.

٧. مقرر اللجنة

يتم تعيين مقرر اللجنة، حيث يكون موكلاً للقيام بالمهام التالية:

- تنسيق اجتماعات لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) وإرسال الدعوات للأعضاء وتوثيق برامج أعمال الاجتماعات.
- إعداد جداول أعمال الاجتماعات ويفضل أن يتم تزويد الأعضاء بها قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع.
- إعداد وتحضير وتوزيع المواد المتعلقة بالاجتماعات للأعضاء مقدماً (مثل البيانات المالية و/أو تقارير المالية المراد مناقشتها (إلخ).
- تسجيل وتوثيق محاضر الاجتماعات.
- ضمان توقيع أعضاء اللجنة على القرارات التي تم اتخاذها في الاجتماعات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة خلال اجتماعات اللجنة.
- حفظ السجلات والوثائق الخاصة باللجنة.

٨. التقارير

- يجب على اللجنة عقب كل اجتماع، أن ترفع تقريراً (محضر اجتماع) لمجلس الإدارة، توضح فيه جدول الأعمال الذي تمت مناقشته والنتائج التي توصلت لها وتوصياتها وذلك للمصادقة عليه، وعلى أمين سر اللجنة الاحتفاظ بصورة من التقرير على أن يتم حفظ الأصل لدى أمانة سر المجلس.
- إعداد تقرير سنوي عن نتائج أعمال اللجنة وتقديمه إلى مجلس الإدارة.
- تقديم تقرير سنوي إلى الهيئة العامة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.



٩. الأتعاب

يحدد نظام المصرف وبعد موافقة الهيئة العامة طريقة مكافأة أعضاء لجنة التدقيق وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات.

١٠. التدقيق الشرعي الداخلي

يضمن قسم الرقابة والتدقيق الشرعي التقييم الدوري لجودة حسابات المصرف وأدائه، مع الامتثال للمعايير الدولية ويقوم القسم بتقديم التقارير الدورية الى هيئة الرقابة الشرعية ونسخة منها الى مجلس الإدارة وإدارة المصرف عن مدى فاعلية وملائمة عمليات وإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة والمنفذة من قبل إدارة المصرف.

- على هيئة الرقابة الشرعية التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في المصرف قادرة على القيام بالمهام التالية كحد أدنى:

- فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المصرف.
- متابعة امتثال إدارة المصرف للنواحي الشرعية والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
- متابعة امتثال المصرف بالمعايير الدولية والمحاسبية.
- وضع خطة التدقيق الشرعي السنوية على أن تعتمد من قبل الهيئة والالتزام بتنفيذ بنودها.
- فحص الذمم والتمويلات التي تصنف ضمن فئة التسهيلات غير العاملة أو التي تقرر إعدامها والممولة من حسابات الاستثمار المشترك للتحقق من عدو وجود تعد أو تقصير من قبل المصرف.
- حصر المكاسب المخالفة للشريعة ومتابعة التصرف بها على وفق قرارات الهيئة.
- التحقق من تقيد الإدارة التنفيذية بالسياسة التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وعلى وجه الخصوص أسس توزيع الأرباح.
- على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الشرعيين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للمصرف، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق الوصول الى جميع السجلات والمعلومات والتواصل مع أي من موظفي المصرف، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي من خلال:
 - إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ مفاهيمها في المصرف.
 - متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
- على المجلس التحقق من توافر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم على أن يتوافر في العاملين كحد أدنى ما يلي:
 - شهادة جامعية ملائمة مع الامام بأصول المعاملات المالية الإسلامية وشروط كل عقد وأسباب فساد.
 - أن يكون على دراية ومعرفة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (وهي هيئة مقر عملها خارج العراق).
- على المجلس التحقق من تدوير موظفي التدقيق الشرعي الداخلي على تدقيق أنشطة المصرف كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- على المجلس التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهام تنفيذية.
- على المجلس التحقق من اخضاع جميع أنشطة المصرف للتدقيق الشرعي بما فيها الأنشطة المُسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).



- على المجلس اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter)، الذي يتضمن مهمات وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي وتعميمه داخل المصرف.
- على المجلس التحقق من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل الهيئة وأنها ترفع تقاريرها الى رئيس الهيئة ونسخة منها الى لجنة التدقيق والى المدير المفوض.
- على الهيئة وبالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الشرعي الداخلي وتحديد مكافآتهم.

١١. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق وقسم الرقابة والتدقيق الشرعي والمدقق الخارجي مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي (Financial Reporting) بحيث يتضمن التقرير النقاط التالية كحد أدنى:
- فقرة توضح مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما هي بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود وحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ترتبط بالمجلس، وتتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة (Know “NYC” Your Customer) والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك، بما فيها قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابية الداخلية ذات القيمة الجوهرية، كون أي مواطن ضعف جوهرية هي نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة تقود الى احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح ذو أثر جوهرية.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- على المصرف أن يقوم بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ، بشكل سري في حينه وذلك فيما يخص وجود مخاوف باحتمال حدوث مخالفات بشكل بان يتم التحقيق باستقلالية عن هذه المخاوف ومتابعتها ومراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

١٢. التدقيق الخارجي

- على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال، وذلك كل خمس سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب. حيث يتم احتساب مدة الخمس سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠.
- على اللجنة ضمان أن تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم.
- على اللجنة التحقق من عدم جواز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالمصرف بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- على اللجنة التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أية نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

١٣. قواعد السلوك المهني للجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

- يتوقع من أعضاء لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) الامتثال لقواعد السلوك المهني الخاص بالمصرف والمنصوص عليها بمدونة السلوك المهني وبما يعكس التزام المجلس بأعلى معايير الاعمال والسلوك الأخلاقي، حيث يتوجب على كل عضو من أعضاء اللجنة ان يكون على دراية بمتطلبات مدونة السلوك المهني وان يلتزم بالمعايير الأخلاقية المحددة والمنصوص عليها في المدونة فضلاً عن أي تفسيرات وإجراءات صادرة بمقتضاها.
- على أعضاء لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) استشارة الدائرة القانونية في المصرف إذا كان هناك أي شك حول ما إذا كانت أي معاملة أو سلوك معين لا تمتثل أو لا تخضع للقوانين والتعليمات المحلية الصادرة عن الجهات الرقابية.
- على المجلس وبالتنسيق مع الإدارة التنفيذية العليا وكافة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس توظيف آليات مختلفة لتشجع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة، وترسيخ مبادئ المسائلة والمسؤولية والسلوك المهني لدى موظفي المصرف الإداريين وغير الإداريين.

١٤. تقييم لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

يتم تقييم اللجنة اعتماداً على نظام تقييم أعمال المجلس وأعمال الإداريين فيه الذي تم إعداده من قبل الهيئة العامة للمصرف. بالإضافة الى ذلك، فإنه يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالمعلومات المتعلقة برئيس وأعضاء المجلس وأعضاء إدارته التنفيذية العليا، شاملاً بذلك اللجان المنبثقة عن المجلس من خلال إرفاق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل فيها.

]